

التوجهات العامة في تدريس العلاقات الدولية وبحوثها:
قراءة في خبرة جماعية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة

أ.د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

ومدير برنامج حوار الحضارات

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

دراسة مقدمة إلى مؤتمر

"توجيه بحوث الجامعات في العالم الإسلامي لخدمة قضايا الأمة الإسلامية"

جامعة الأزهر - القاهرة : ١٢-١٣/١١/٢٠٠٦

مقدمة*:

إن الحديث عن توجيه بحوث الجامعات في العالم الإسلامي لخدمة قضايا الأمة الإسلامية، ليس مساوياً أو مكافئاً للحديث السيّار وغير المنقطع، عن أهمية وكيفية إصلاح البحث العلمي كجزء من إصلاح منظومة التعليم العالي في دول هذا العالم الإسلامي. ذلك لأن الحديث عن إصلاح أو تطوير منظومة التعليم العالي يبدو في مجموعه، حديثاً فنياً إجرائياً يفتقد -فيما ندر- لحديث الفلسفة والتوجه، في حين أن الخلل الذي أصاب هذه الفلسفة وهذا التوجه هو من أهم أسباب تفسير ما تشهده حالة التعليم العالي -في معظم بلدان العالم الإسلامي ومصر بصفة خاصة^(١)- من أزمة حضارية بالمفهوم الشامل.

ولذا؛ فمن أهم أبعاد الانتقاد الموجه إلى مسار تطوير التعليم العالي في مصر والجاري منذ أكثر من عقد، هو افتقاد التوجه والوجهة والفلسفة، وهو الأمر الذي ينعكس في بعض الإشكاليات الأساسية: ماذا نطور وكيف؟، مَنْ الذي يساعد في التطوير؟ ولماذا؟ (إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي في تحديد الأهداف وموارد تمويل)، ما هي وجهة هذا التطوير وغاياته: مواجهة أزمة حضارية شاملة أم الاستجابة لاحتياجات السوق أم إدارة تدخلات العولمة وتحدياتها؟^(٢).

ولهذا، بزغت من بين طبول دعاوى الإصلاح والتطوير في مصر، أصوات تحاول جاهدة أن تحذر من إغفال أزمة الهوية والتحديات الحضارية التي تواجه -أو تقع في قلب- أزمة التعليم الجامعي بصفة عامة سواء في دائرة التدريس أو البحث، بل وتساعل البعض أين جامعاتنا من "الجامعات الحضارية"، وذلك بعد أن رسم خريطة تفصيلية لمعالم التشوهات الحضارية في جامعة القاهرة -نموذجاً- وبعد أن ناقش مفهوم الهوية من حيث العلاقة بين الثابت المرتبط بالنواة الصلبة لهذه الهوية وبين المتغير الذي لا يتناقض مع الاستجابة لمتطلبات التغير في العصر^(٣). ولقد تشارك في حمل هموم التحديات الحضارية التي تواجه تطوير التعليم العالي في العالم العربي والإسلامي دوائر وهيئات أكاديمية متعددة^(٤) ناقشت موضوعات من مثل الهوية واللغة العربية، والتعليم والتحدي الحضاري، والتعاون الدولي في مجال التعليم وأثاره التدخلية الإيجابية منها والسلبية.

* أشكر الباحثة ياسمين زين العابدين الباحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية على المساعدة في مراجعة البحث وهوامشه.

وفى المقابل؛ فإن الحديث -في المؤتمر الحالي الذي ينعقد في جامعة الأزهر- عن توجيه بحوث جامعات العالم الإسلامي لخدمة قضايا الأمة الإسلامية، ليحمل ابتداءً من عنوانه ثم من محتوى بعض محاوره (في ورقة العمل) دلالات أخرى وهي الدلالات الخاصة بأمرين: من ناحية مستوى عقدي حضاري للاهتمام (الأمة الإسلامية)، ومن ناحية أخرى، موضوع للاهتمام يتصل بالتوجيه والوجهة، ومن ثم؛ الحاجة إلى "مدرسة فكرية إسلامية" بين مدارس فكرية أخرى يتأطر فيها البحث العلمي.

واعتقد أن هذه الدلالات تنثور بالنسبة لكل من الجامعات الإسلامية والجامعات (المدنية) على حد سواء (باعتبارهما جامعات في العالم الإسلامي) وإن اختلفت بالطبع المنطلقات والمآلات.

وهذه الازدواجية في التعليم الجامعي بين جامعات إسلامية، وأخرى مدنية -أيًا كانت درجة وطبيعة حقيقتها ونطاق انتشارها- هي التجلي الراهن لما وقع ولما آل إليه حال الفصل بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية في ظل موجة التحديث (والتغريب) التي بدأت منذ أكثر من قرنين في العالم الإسلامي، وهي الموجه التي طالت مؤسسات أخرى إلى جانب مؤسسات التعليم، وعلى النحو الذي خلق مجموعات أخرى من الازدواجيات على مستوى المجتمع والدولة^(٥).

وإذا كانت المجموعة الأولى من الجامعات : أي الإسلامية من المفترض أنها تنطلق بالضرورة من مرجعية إسلامية ومن ثم تتال العلوم الشرعية نصيبًا وافرًا سواء كغاية في حد ذاتها أو كمدخل وتوطئة إلى جانب علوم مدنية، فيظل المحك بالنسبة لها هو كيف الانتقال من "الشرعي" إلى "الواقع" والربط بينهما. وعلى العكس فإن المجموعة الثانية أي ما يسمى الجامعات الحديثة أو المدنية في العالم الإسلامي فهي بالأساس تتمحور حول "الواقع". وتتنوع بالطبع المدارس المعرفية والنظرية والفكرية التي تعالج هذا الواقع، ولكن المؤكد، وهو الأمر الأكثر ظهورًا بالطبع في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، أن المدارس والمنظورات السائدة في مجالات التدريس والبحث هي من إنتاج الخبرة "الغربية" برافديها الرأسمالي والشيوعي وبجناحيها الأمريكي والأوروبي وبمرجعياتها العلمانية الوضعية المادية؛ وهو الأمر الذي أفرز الحديث عن التحيز^(٦)، أو عن انسياب العلوم والمعارف وانتقالها من مراكز القوة المادية والهيمنة إلى المستويات الأدنى^(٧)، أو عن دوافع "إسلامية المعرفة" وأسبابها وآلياتها^(٨) أو عن الحاجة إلى "منظور حضاري" كأحد المنظورات المتقابلة والمتنافسة في مجال العلوم الاجتماعية^(٩).

ومثلت هذه الجهود المعرفية الكبرى، (التي انطلقت من دائرتنا الحضارية)^(١٠)، أطراً كلية انبثقت عنها جهود تدريسية وبحثية، هي بمثابة استجابة (وليس مجرد رد فعل) لتحدى سيادة وغلبة المنظورات والمدارس "الغربية" على الحقول المختلفة، ولكنها بالطبع كانت الاستجابة التي تسبح ضد التيار والتي تمثل الاستثناء وليس القاعدة.

ومن هنا أهمية مشاركتي، كأستاذ علاقات دولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، في هذا المؤتمر، سعياً لتحقيق ثلاثة أمور :

أولاً: عرض الملامح الأساسية لواقع التدريس - على مستوى ما قبل التخرج، ومستوى الدراسات العليا، ولامح واقع البحث على مستوى الدراسات العليا والمراكز والبرامج البحثية فضلاً عن البحوث العلمية للترقية، ولكن انطلاقاً من زاويتين محددتين (ووفقاً لمقتضيات المقدمة السابق عرضها)، وهما: هل مستوى الأمة الإسلامية حاضر على هذه المستويات؟ أم لا يقارن بمستويات حضور وسيادة مستويات أخرى: الدائرة العربية، الإفريقية، المتوسطية، العالمية، ومن ناحية أخرى: هل المدرسة المعرفية والفكرية ذات المرجعية الإسلامية في النظر للظواهر الاجتماعية والإنسانية حاضرة بين المدارس ذات المرجعيات الأخرى؟

ثانياً: ما طبيعة الجهود المبذولة في مواجهة هذين التحديين؟ وما هي التحديات التي تواجهها بدورها؟

ثالثاً: كيف يمكن دعم مثل هذه الجهود من جانب المؤسسات الإسلامية المعنية من قبيل كيفية فتح قنوات التعاون والتفاعل بينها وبين جهود مناظرة لها على صعيد جامعات أخرى في العالم الإسلامي، وبين جهود بحثية في دوائر غربية تهتم بهذا المنحى باعتباره إضافة في مجال العلم الذي يسمح بتعدد المنظورات...؟

ومن ثم فإن هذه الدراسة تنقسم بين ثلاثة محاور. وإذا كان الأول يبين لماذا يجب الاهتمام بتوجيه البحوث لخدمة قضايا الأمة، نظراً لغياب هذا المستوى من الوعي؟ فإن الثاني يعرض لنموذج من الجهود التدريسية والبحثية الجارية لمحاولة تحقيق إدماج منظور إسلامي بين المنظورات المقارنة للعلم ومن ثم بيان ما يواجهه من مشاكل وتحديات السباحة ضد التيار.

أما المحور الثالث: فهو يتوقف عند بعض المقترحات الإجرائية اللازمة لدعم هذا النمط من الجهود المنطلقة من إطار "العلوم الحديثة" والممتدة بأفقها نحو "العلوم الإسلامية". وهذه الجهود هي الوجه الثاني من عملة واحدة حيث أن الوجه الأول هو وجه العلوم الإسلامية أو

الشرعية التي وإن انطلقت من إطار النصوص الأصولية والتراثية إلا أنه آن الأوان أن يزداد امتداد آفاقها نحو علوم "الواقع"^(١١).

وبهذين الوجهين للعملة الواحدة يمكن أن تتكامل قراءة الوحي مع قراءة الكون في رؤية كلية -يشارك فيها الشرعيون والاجتماعيون- وهي الرؤية الكلية اللازمة لعلاج تشوهات وعواقب الفصل بين العلوم الشرعية والعلوم الزمانية وما ترتب عليها من عواقب بالنسبة لقضايا الأمة سواء الإسلامية المعرفية منها أو السياسية والاجتماعية والثقافية...

وخاتمة القول في هذه المقدمة، إن دراستي لا تقدم مقولات عامة أو انطباعات كلية قد تصدق أو لا تصدق على عموم تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعات العالم الإسلامي، ولكنها تقدم قراءة في خبرة محددة هي خبرة جماعية تولدت من كيان جامعي محدد ألا وهو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وفي نطاق تخصص العلوم السياسية (العلاقات الدولية).

أولاً: الأمة الإسلامية والنموذج المعرفي والحضاري الحاضر الغائب في الذاكرة وفي المنهاجية:

في سلسلة من المؤتمرات العلمية الجادة ناقش قسم العلوم السياسية في ظل اللائحة السابقة للكلية موضوعات: محتوى المقررات الدراسية^(١٢)، نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية^(١٣)، وتدريس العلوم السياسية في الجامعات المصرية^(١٤)، خبرات تدريس العلوم السياسية في العالم العربي، تحديات المنهج العلمي والدور المجتمعي^(١٥)، ويتضح من مجمل هذه الأعمال^(١٦) كيف أن مستوى الأمة الإسلامية -كمستوى للتحليل ودائرة للانتماء- هو بمثابة الحاضر في أذهان البعض والغائب صراحة (لفظاً ومضموناً) عن المقررات الدراسية في مرحلة ما قبل التخرج والدراسات العليا... حقيقة تواجد مقرراً للفكر السياسي الإسلامي في المرحلتين، وحقيقة تتطرق بعض مقررات (مثل القضايا الدولية المعاصرة) إلى أمور تتصل بدول إسلامية ولكن ليس باعتبارها دول عالم إسلامي ولكن بحكم انتمائها إلى دوائر أخرى وليس دائرة الأمة الإسلامية^(١٧)، وحقيقة تتناول مقرر تطور العلاقات الدولية (تاريخ العلاقات الدولية) فترة القرن التاسع عشر والعشرين^(١٨)، ولكن باعتبار أن جزءاً منه هو تاريخ الدول المستعمرة والدول حديثة الاستقلال... وهكذا، أي يسقط مستوى الأمة كمدخل لتدريس

هذا التاريخ، ناهيك عن الاختصار على هذه المرحلة، التي يقترن -على ضوئها- ذهن الطالب بمرحلة الضعف فقط. فهي لا تمتد إلى مرحلة الصعود والمركزية في تاريخ هذه الأمة، وإن كانت بعض الجهود البحثية الجديدة^(١٩) في هذا المجال قد اهتمت بقضية التغير في النظام الدولي كمدخل لدراسة تطور العلاقات الدولية خلال القرنين ١٨، ١٩، إلا أن مستوى الأمة ظل غائبًا. وهذا لا يعنى عدم تواجده في جهود بحثية أخرى - جماعية - اجتهدت لعلاج هذه التشوهات الناتجة عن إسقاط خبرة التاريخ الإسلامي من دراسة تاريخ تطور النظام الدولي على صعيد الدراسات النظامية الدولية في علم العلاقات الدولية^(٢٠)، إلا أن عملية التدريس -في إطار هذا المقرر وغيره من المقررات- تظل الإطار السابق الإشارة إليه، والذي يترتب عليه إسقاط الأمة الإسلامية وتطور وضعها في تاريخ العلاقات الدولية وفي النظام الدولي الراهن من ذاكره ومن دائرة وعي طالب العلوم السياسية المبتدأ ناهيك عن الآثار المترتبة على استحداث شعبي التدريس باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية على تعميق الازدواجية في الوعي والذاكرة^(٢١).

خلاصة القول؛ فإن واقع مقررات تخصص العلاقات الدولية (ونستطيع القول العلوم السياسية بصفة عامة) يمثل أحد تجليات ما تحدث عنه المستشار طارق البشري واصفًا وشارحًا ما آل إليه حال الوعي بالأمة الإسلامية على أكثر من مستوى فهو يقول: ^(٢٢).

بداية اقتباس: "نحن الذين يرون أن ثمة تصنيفا سياسيا للبشر في العالم يفيد أن المسلمين فيه -حيثما يكونون الغالبية في الجماعة- يشكلون دائرة من دوائر الانتماء السياسي والاجتماعي، بحكم التوحيد العقدي والتراث الثقافي المشترك والتاريخ المتجانس والتكوين النفسي الجمعي المتماثل، نحن الذين نعى بهذا الأمر في المرحلة التاريخية المعيشة، نعتبر أن من أهم ما يواجهنا من تبعات الحاضر أن ننشر هذا الوعي ونعمق ونرسخ ما هو موجود منه. وأظن أن ذلك لا يكتمل إلا إذا توحدت الدائرة الإسلامية في وعي الناس، وأن يشعر المرء بمكانه الثابت في هذه الدائرة، ويتابع شئونها باعتبار أنه يتابع أحد شئونه الذاتية..."

إن المتابعة اللحظية لا تكون فقط أثرًا للوعي بوحدة المصير، إنما سببا لوجوده أو لترسيخه لأنها تكشف على وجه التوالي وجوه الارتباط بين الدوائر الكبرى ومكوناتها الجزئية. وفي أثناء دراستي لبعض الموضوعات التاريخية كنت أتابع المطالعة في الصحف القديمة، على مدى الربع الأخير من القرن الماضي والثلاث الأول من القرن الحالي، وكنت ألاحظ أن وقائع العالم الإسلامي وأخبار شعوب المسلمين في أقاصي عالمهم الآسيوي

والإفريقي، كان ذلك موضوع متابعة مستمرة من الصحف، يومية كانت أو أسبوعية أو شهرية.

وهذه المتابعة بدأت تتحسر تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى. ثم بدأ يطغى على اهتماماتنا السياسية الدولية الاهتمام بالوقائع الأوروبية، ثم الوقائع الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، كما كان يطغى على هذه الاهتمامات وقائع حركات التحرر الوطني حيثما كانت مشتعلة الأوار، ثم أخبار الدول حديثة العهد بالاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، أشير إلى ذلك لأن المضمون وإن كان شبه متقارب باعتبار التداخل بين المسلمين وبين شعوب الحركات الوطنية وشعوب الدول حديثة الاستقلال، إلا أن وجه الملاحظة أن معيار التصنيف قد اختلف، فلم يعد الإسلام ولا المسلمين مما يشكل معياراً للتصنيف. ولذلك فنحن في مصر في الخمسينيات والستينيات لم يكن "الإسلام" قائماً بوصفه عنصراً سياسياً في علاقات مصر الخارجية، إزاء الهند وباكستان مثلاً، وإزاء تتجانيا وموزمبيق (عندما تكونت تنزانيا في شرق إفريقيا) وإزاء قبرص في شرق البحر المتوسط... وهكذا.

وقد آن لنا أن نسترد وعينا بهذه الدائرة الإسلامية بوصفها تصنيفاً سياسياً نتعامل معه وتتعامل به دولنا وشعوبنا.

يمكن مع شيء من التبسيط أن نقول إن الوعي السياسي والحضاري الذي تقذف به أوعية الإعلام المحلى والخارجي، ينحصر في أوروبا والغرب بحسبان إنهما هما العالم وأثر ذلك فينا لا يجرى باعتقاد منا ولا باختيار ثقافي وحضاري من جانبنا، إنما يجرى بموجب الاعتياد من التكرار المتوالي لما نحصل عليه من أخبار ومتابعات تركز على الأحداث الأوروبية والغربية.

وإن سياسة الغرب معنا منذ عرفناه في العصر الحديث، أنه يغير واقعنا قبل أن يغير فكرنا وتصوراتنا، ثم يتهم فكرنا وتصوراتنا بالتخلف عن "ملاحقه" الواقع، ويقوم من بيننا من يحذون حذوه بحسبانهم "واقعيين".

لقد انتشرت بيوت المال الربوية بالقروض والرهون قبل أن يثور موضوع "الفائدة"، أهى من الربا المحرم أم لا؟ وعت ملابس البحر قبل الحديث عن رأى الدين في ذلك... وهكذا.

فالواقع يتغير بقوة الأمر الواقع أو بالطرح المباشر أو بالمحاكاة من البعض، ثم نبدأ المحاوره حول الجواز والمنع وحول صلاحية الفكر وفساده. وهذا عينه هو ما حدث بالنسبة للأمم الإسلامية كجامعة سياسية ودائرة انتماء شامل للمسلمين. قُطعت وجُرئت إرباً ثم أُلغيت

وَحُورِبَتْ فِكْرًا... وَالْآنَ يَضْرِبُ الْوَعْيَ بِهَا لَا بِإِظْهَارِ عَدَمِ جَدِيتِهَا أَوْ عَدَمِ جِدْوَاهَا، وَلَكِنَّهُ يَضْرِبُ بِالتَّجَاهِلِ وَالتَّعَمُّيَةِ عَنْهَا. لَتَذْبُلَ فِي الضَّمِيرِ وَتَسْقُطَ مِنَ الْوَعْيِ...

... وَمِنْ هُنَا عَلَيْنَا أَنْ نَوَاجِهَ هَذَا الصَّنِيعَ بِصَنِيعٍ مُضَادٍّ، فَمَا يَرَادُ طَمْسُهُ وَإِزْهَاقُهُ فِي وَعَيْنَا، عَلَيْنَا أَنْ نَمَارِسَهُ إِذَا نَافِئًا بِوُجُودِهِ وَقِيَامِهِ فِينَا. وَنَحْنُ هُنَا نَتَكَلَّمُ عَنْ "وَعْيٍ" وَعَنْ "بَصِيرَةٍ"، وَهِيَ فِي النِّهَايَةِ، أَمْرٌ نَسْتَطِيعُهُ لِأَنَّنَا نَمْلِكُهُ، وَوَسِيلَتُهُ أَنْ نَتَخَاطَبَ بِهِ وَنَتَعَامَلَ بِهِ فَيَنْتَعِشَ بَيْنُنَا وَيَزْكُو. وَنَحْنُ بِهَذَا لَا نَقْتَرِبُ لِأَنَّنَا بَفَعْلَانَا نَمَارِسُ وَجُودًا نَرَاهُ فِينَا حَقِيقِيًّا، وَنَتَعَامَلَ بِالْحَقُوقِ وَنَحْنُ دَلَائِلُ ثَبُوتِهَا وَنَمَارِسُ وَعَيْنَا بِذَاتِنَا فِي صَدَقٍ مَعَ النَّفْسِ أَوَّلًا ثُمَّ مَعَ الْغَيْرِ.

إِنْ مَا حَدَثَ مِنْ تَمْزِيقٍ لِلْعَلَاقَاتِ الَّتِي تَرْبُطُ بَيْنَ شُعُوبِنَا وَجَمَاعَاتِنَا فِي مَجَالِ الْاِقْتِسَادِ وَالسِّيَاسَةِ، هُوَ ذَاتُهُ مَا حَدَثَ فِي مَجَالِ الْاِتِّصَالِ وَالثَّقَافَةِ. فَفِي عِلَاقَتِنَا التَّجَارِيَةِ وَالْاِقْتِسَادِيَةِ نَرَى الْأَقْلَ هُوَ مَا يَجْرَى بِالتَّبَادُلِ الْمُبَاشَرِ بَيْنَ بِلَادِنَا عَرَبًا كُنَا أَوْ مُسْلِمِينَ أَوْ آسِيَوِيِّينَ أَوْ أَفْرِيقِيِّينَ، وَكَذَلِكَ فِي السِّيَاسَةِ، وَذَاتُ الشَّيْءِ يَحْدُثُ فِي التَّحَاوُرِ اللَّغَوِيِّ. فَقَدْ ضُمِّرَتْ مَعْرِفَةُ الْفَارْسِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْأُرْدِيَّةِ بَيْنَ غَيْرِ أُنْبَاءِهَا، وَصَارَ الْحَدِيثُ بَيْنَهُمْ يَجْرَى مِنْ خِلَالِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ، وَغَالِبُ مَعْلُومَاتِنَا وَثِقَافَاتِنَا تَرِدُ مِنْ خِلَالِ وَسَائِطٍ غَرَبِيَّةٍ، نَقَارَنُ ذَلِكَ بِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ مَدَارِسُنَا الْعُلْيَا فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ عِنْدَمَا كَانَتْ الْفَارْسِيَّةُ وَالتُّرْكِيَّةُ مِنْ لُغَاتِ تَعْلِيمِ الْمَدَارِسِ قَبْلَ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ وَالْفَرَنْسِيَّةِ.

التَّعَامُلُ الْمُبَاشَرُ بَيْنَ الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُوَ مَا يَزْكُو بِهِ الْوَعْيُ الْمَشْتَرَكُ وَالشُّعُورُ بِالْاِنْتِمَاءِ الْمَشْتَرَكِ، وَهُوَ مَا تَزْكُو بِهِ دَائِرَةُ الْاِنْتِمَاءِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَمَا مِنْ مَرَّةٍ قُدِّرَ لِي أَنْ أَرْجُو قَائِمًا عَلَى سِيَاسَةِ صَحِيفَةٍ مَا، إِلَّا رَجَوْتُهُ أَنْ يَفْرُدَ مَسَاحَةً مَعْتَبَرَةً لِمَتَابَعَةِ وَقَائِعِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَشُعُوبِهَا، لِأَنَّ بَعْضَ الْمَتَابَعَةِ سَتَخْلُقُ لَدَى الْقَارِئِ الشُّعُورَ بِالْأَلْفَةِ وَالْمَشَارَكَةِ.

وَإِنْ أَوَّلَ خُطَوَاتِ اسْتِرْدَادِ الْوَعْيِ بِالذَّاتِ الْمَمْتَدَّةِ، هُوَ الْمَتَابَعَةُ الْإِخْبَارِيَّةُ وَالْمَعْرِفِيَّةُ بِكُلِّ أَنْحَاءِ هَذِهِ الذَّاتِ، وَبِهَذَا الْوَعْيِ تَزْكُو الْأُمَّةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ...

...إِنْ الْغَرْبُ بِسِيَاسَتِهِ وَمُبْشَرِيهِ، يَنْظُرُ إِلَى الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِوَصْفِهِ كِيَانًا وَاحِدًا، وَلَا يَنْسِي فِي تَعَامُلِهِ مَعَ شُعُوبِ الْمُسْلِمِينَ وَبِلَادَانِهِمْ إِنْهُمْ مَجْمُوعُونَ فِي تَكْوِينِ بَشَرِيٍّ اِجْتِمَاعِيٍّ وَاحِدٍ، سِوَا مَا كَانَ هَذَا التَّجْمَعُ مُتَحَقِّقًا فَعَلًّا أَوْ كَانَ إِمْكَانِيَّةً قَابِلَةً لِلتَّحَقُّقِ. وَلَكِنَّهُ فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ لَا يَرِيدُنَا أَنْ نَشْعُرَ بِهَذِهِ الْإِمْكَانِيَّةِ لِنَحْقُقَهَا أَوْ لِنَمَارِسَهَا.

وَالسُّؤَالُ هُوَ: أَلَا يَتَعَيْنُ عَلَيْنَا أَنْ نَدْرِكَ مِنْ أَمْرِ أَنْفُسِنَا مَا يَرَاهُ الْغَرْبُ فِينَا وَيَحْكُمُ سِيَاسَتَهُ تَجَاهُنَا، أَفَلَا نَمَارِسُ هَذَا الْأَمْرَ؟... "انْتَهَى الْاِقْتِبَاسُ.

هذا، ويجدر القول إنه إذا لم تكن عناوين المقررات ومحتوياتها - وهذا بديهي - تعطى مساحة لدائرة الأمة الإسلامية - إلا أن الاقترابات الجزئية وغير المباشرة لقضايا هذه الأمة لا يمكن إغفال أهميتها أيضاً، ذلك لأن الدائرة العربية والدائرة الإفريقية وحتى جزء من الدائرة المتوسطية، هي أجزاء من الدائرة الإسلامية، كما أن دول العالم الإسلامي تشترك مع دول الجنوب أو العالم النامي في كثير من القسمات والخصائص، كما أن هذا العالم الإسلامي هو جزء من النظام الدولي الراهن بمؤسساته وتفاعلاته. بعبارة أخرى يتم الاقتراب من قضايا ومشاكل "دول" الأمة وشعوبها بطريقة أو بأخرى، ومع ذلك يظل لإسقاط "المصطلح" ذاته، ناهيك بالطبع عن المفهوم الذي يجسد الرابطة العقدية، دلالة معرفية ومنهجية إلى جانب دلالة الوعي والذاكرة، السابق شرحها.

والمقصود بالدلالة المعرفية والمنهجية أمران: البعد العقدي (الإسلامي) كأساس للتصنيف أو كصفة، المرجعية الإسلامية كمصدر للمعرفة وللمنهجية. أي مصدر للنموذج المعرفي (episteme) الذي يؤثر على الرؤية أو المنظور (Paradigm) ومن ثم ينعكس على النظرية (Theory)، وعلى المنهجية Methodology بالمعنى الواسع وليس المنهج فقط (methods). فإن الإسلام ليس عقيدة وعبادات ومعاملات فقط ولكن هو - أصول وتراث وتاريخ - مصدر غني للتظير، هو مصدر لمرجعية إسلامية تؤسس لمنظومة قيم (يقدر تأسيسها لمجموعة أحكام) يمكن أن تتطلق منها جهوداً فكرية وتنتظيرية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وليس جهوداً فقهية فقط^(٢٣).

وهذا البعد المعرفي والمنهجي هو الوجه الآخر للعملة، والذي لابد وأن يترتب على ويقترن بالوجه الأول المتصل بالوعي بمستوى الأمة والذاكرة عنها. ولم تكن المداخل النظرية والمنهجية لتدريس المقررات تقترب من قريب ومن بعيد من هذه المرجعية ولو من قبيل التعريف بها باعتبارها مرجعية مقارنة وليس بالضرورة تبنيها وتفعيلها كمرجعية ذاتية للباحث أو المدرس.

ولقد كان للعلامة المرحوم أ.د. حامد ربيع، منذ بداية السبعينات، ثم العلامة أ.د. منى أبو الفضل (في بداية الثمانينيات) سبق التأسيس - على مستوى التدريس والبحث - للتجديد على هذين الصعيدين المقترنين، وعلى نحو فتح الطريق أمام جيل ثاني لاستكمال المسيرة.

ثانياً: نحو تجديد الوعي بالأمة الإسلامية والتظير من مرجعية إسلامية: تطور جهود ثلاثة عقود من البحث والتدريس في كلية الاقتصاد: التوجهات والتحديات.

لا تتحقق القفزات النوعية في البحث والتدريس في الجامعات بدون توافر الرواد الذين يقودون ويؤسسون مدارس فكرية متميزة أو جماعات بحثية متجانسة تقوم على هموم بحثية وعلمية جديدة.

وبالفعل فلقد مثّل د. حامد ربيع نقطة انطلاقه نوعية في كلية الاقتصاد، تأسست في بداية السبعينات مع تدريسه مقررات الفكر السياسي الإسلامي والنظرية السياسية في الإسلام وغيرها من المقررات التي انطلقت من مداخل حضارية مراعية المقتضيات المنهجية وساعية لتفعيل الدور الكفاحي لعالم السياسة^(٢٤). كما قاد د. حامد ربيع عملية الإشراف على رسائل ماجستير ودكتوراه في موضوعات "إسلامية". وبذا تولدت منه وحوله مدرسة تضم الآن الأساتذة الذين يهتمون بالتأصيل والتنظير لعلم السياسة من منظور حضاري إسلامي.

وفيما يتصل بالعلاقات الدولية أساساً وموضعها من منظومة هذا العالم العلمية المتعددة المستويات^(٢٥)، يمكن القول أن البعد الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية قد بدا واضحاً بين الأبعاد الأخرى لدراسات د. حامد في هذا المجال. ولذا نجد أنه عبر السبعينات وحتى أوائل الثمانينات بلور فكر د. حامد ربيع أجندة من قضايا الأمة الإسلامية محل الاهتمام وتساءل عن إمكانية التنظير من مرجعية إسلامية. ويمكن القول أن هذه الأجندة وهذه المنهجية التي أسس لها د. حامد ربيع يمكن أن تدرج تحت عنوان واحد ألا وهو "المداخل الحضارية القيمة لدراسة الظاهرة السياسية الإسلامية، واقعاً وتنظيراً". ولقد كان د. حامد ربيع هو الرائد في هذا المجال على صعيد كلية الاقتصاد^(٢٦).

ومن بعد رحيل حامد ربيع (سواء بالسفر إلى بغداد حيث أقام عدة سنوات، أو سواء بعد وفاته رحمه الله، ١٩٨٧) استمرت مسيرة توجيه التدريس والبحث لخدمة قضايا الأمة الإسلامية المعرفية منها والسياسية، وشارك فيها عدد من الأساتذة من تخصص النظم المقارنة (د. منى أبو الفضل التي أسست لمنظور حضاري لدراسة النظم العربية ودراسات المرأة مقارنة بالمنظور النسوي، وكذلك د. نصر عارف) ومن تخصص النظرية السياسية (د. سيف الدين عبد الفتاح الذي أكمل مسيرة التنظير السياسي بالرجوع إلى التراث السياسي الإسلامي) والفكر السياسي الإسلامي (د. مصطفى منجود، د. علا أبو زيد، د. نيفين عبد الخالق) وفي مجال القانون الدولي والتنظيم الدولي (د. أحمد عبد الونيس، د. أحمد الرشدي، د. محيى الدين قاسم)، وفي مجال العلاقات الدولية (د. نادية محمود مصطفى وبالتعاون مع الأساتذة في التخصصات السابقة).

وفيما يتصل بالعلاقات الدولية تحديداً واستكمالاً للمسارات المنهجية والموضوعية التي دشنها د.حامد ربيع بدأت مرحلة جديدة ١٩٨٦. وعبر عقدين من الزمان - ودون توقف عند تفاصيل الزمان والمكان والأشخاص، يمكن رصد مجموعة من الملامح على صعيد عملية البحث والتدريس، والتي تمثل تراكمًا نوعيًا عبر الزمان في مجال العلاقات الدولية من منظورات مقارنة وباستدعاء دائرة الأمة الإسلامية، وهو التراكم الذي ساهم أساتذة من تخصصات أخرى في العلوم السياسية، وإن جمع بينهم هموم تطوير منظور بديل، كما تقاطعت اهتماماتهم بنظرية العلاقات الدولية مع النظرية السياسية والفكر السياسي.

١- جهود تطوير منظور حضاري إسلامي مقارنة مع المنظورات الأخرى لعلم العلاقات

الدولية: أبعاد التفاعل بين البحث والتدريس:

وهذه الجهود اندرج بعضها في القنوات الرسمية في الكلية (سواء قنوات التدريس أو قنوات أنشطة القسم العلمية أو جهود المراكز البحثية) وتبلور بعضها الآخر في أنشطة بعض أعضاء هيئة التدريس البحثية، التي كان لابد وأن تصب مخرجاتها في العملية التدريسية، على اعتبار أن من أحد أهداف البحوث العلمية المعمقة وذات التوجهات المستحدثة دعم التدريس وتطويره وخاصة في مرحلة الدراسات العليا، كما أن خبرة التدريس تكشف عن مواطن الحاجة إلى بحث جديد.. وهكذا يتحقق التفاعل الصحي بين البحث والتدريس، ناهيك بالطبع عن إمكانيات التفاعل بين نتائج البحث وخدمة الحركة (صانع القرار، خدمة المجتمع...).

وبدأة يجدر القول إن الغاية من العرض التالي لخريطة الجهود المبذولة في هذا المجال، ليس مجرد التوثيق أو مجرد التعليق الموضوعي ولكن الغاية الأساسية هو بيان أن الحديث عن توجيه البحوث ليس مجرد حديث إنشائي وأمنيّات، ولكن يجب أن يكون حديث خطة علمية منظمة متعددة المستويات في نطاق بيئة وإطار علمي نشط ومتعدد يقوم عليه ويشارك فيه المهتمون بالقضية؛ وتتلخص هذه الجهود كالآتي:

١- كانت البداية مع مشروع بحثي جماعي بدأ ١٩٨٦، واستغرق عشرة أعوام، وقام عليه -على صعيد الكلية- مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين تحت عنوان العلاقات الدولية في الإسلام، صدرت أعماله ١٩٩٦ في اثني عشر مجلداً^(٢٧)، وتمت مناقشة أعماله في مؤتمر في كلية الاقتصاد^(٢٨).

٢- كانت مخرجات المشروع بمثابة التمهيد اللازم لبناء منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية مقارنة بالمنظورات الأخرى. وكان هذا هو صميم التحدي أي إدماج هذا

المنظور في نطاق علم العلاقات الدولية. ولم تكن الاستجابة لهذا التحدي ممكنة بدون الانتقال إلى ساحة التدريس. وهنا تجدر الإشارة إلى واقعة محددة تبين طبيعة المناخ الأكاديمي في الكلية، وقدر التعددية في المنظورات المتقابلة الذي يسمح به. فلقد دفعني عام ١٩٩٨ أ.د. على الدين هلال -عميد الكلية حينئذ- للتفكير في اختبار نتائج مشروع العلاقات الدولية في التدريس، وكان هذا التحفيز هو خطوة البداية للدخول في مسار التدريس المنظم في الدراسات العليا وما ترتب عليه بعد ذلك من خطوات أخرى. وكان تدريس مقرر نظرية العلاقات الدولية -بواسطة د. نادية محمود مصطفى- منذ العام الجامعي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ هو ساحة التفاعل مع الطلبة على نحو حقق أمرين: من ناحية اختبار مقولات المنظور وتطويره على ضوء الأسئلة المتراكمة للطلبة من خلفيات مختلفة من حيث درجة ثقافتهم الإسلامية^(٢٩)، ومن ناحية أخرى استنثاره اهتمام جيل ثان من شباب الباحثين بهذا المجال البحثي الجديد في نطاق الجماعة البحثية المصرية في مجال العلاقات الدولية، وعبر العقد الماضي ساهم عدد آخر من أساتذة العلوم السياسية في الإضافة والتراكم العلميين في هذا المجال^(٣٠)، وما زال الكثير من الجهد مطلوبًا لاستكمال بناء هذا المنظور الجديد، وخاصة في مجال بناء المفاهيم المقارنة.

٣- هذا، ولقد اقترنت خبرة عقد من الزمان (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) في تدريس مقرر نظرية العلاقات الدولية -من مدخل المنظورات المقارنة، وعلى نحو يفسح المجال لطرح مقولات منظور حضاري إسلامي في إطار مقارن- بإثارة الاهتمام والنقاش البحثي الأكاديمي المنظم على صعيد كلية الاقتصاد وعلى أكثر من مستوى: السمينار العلمي الشهري لقسم العلوم السياسية (١٩٩٧)^(٣١) المؤتمر العلمي الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية لمناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (١٩٩٨)^(٣٢)، المؤتمر العلمي السنوي لقسم العلوم السياسية (٢٠٠١) الذي تناول نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية، وكانت الدراسة الخاصة بخبرة الجامعة الإسلامية في ماليزيا والتعقيب عليها والمناقشات التي دارت حولها ساحة أساسية استدعت إشكاليات منظور حضاري إسلامي للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وفي مجال العلوم السياسية بصفة خاصة^(٣٣)، مؤتمرات دولية تم خلالها عرض بعض الموضوعات التي تستدعي لطاولة النقاش الأكاديمي تطبيقات للمنظور الإسلامي، على سبيل المثال -في مجال توظيف التاريخ لدراسة العلاقات الدولية، وفي مجال المنظومات القيمية التي تمثل مدخلًا أو إطار مرجعيًا يساعد في تشخيص وتفسير وتقويم مسار العلاقات الدولية (في كلياتها وجزئياتها)^(٣٤)، في مؤتمر نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية في الكلية بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية لمناقشة العدد الأول من حولية أمّتي في العالم

التي أصدرها مركز الحضارة للدراسات السياسية. وكانت الجلسة الافتتاحية مناسبة لاستحضار إشكاليات منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية وخاصة ما يتصل بمستوى "الأمة" كمستوى جديد للتحليل في هذه الدراسة، مقارنة بالمستويات السائدة (الدولة القومية، النظام الإقليمي، النظام الدولي) حيث أن هذه الحولية - كحولية لقضايا العالم الإسلامي (كما سنرى لاحقاً) انبنت على "الأمة الإسلامية" كمستوى للتحليل^(٣٥). وإذا كانت الجلسة الافتتاحية في المؤتمر قد دشنت علينا النقاش حول هذا المستوى (الأمة) إلا أن د. منى أبو الفضل كانت قد دشنت الدعوة قبل عقد من الزمان على هذا المؤتمر إلى البحث المنظم في مفهوم الأمة^(٣٦) لتحويله من مفهوم عقدي إيماني إلى مفهوم بحثي تحليلي. وفي السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) والذي تم عقده - على عامين متواليين تحت عنوان: علم السياسية مراجعات نظرية ومنهجية، كان مدخل "إعادة تعريف ما هو سياسي" (نطاقاً، وموضوعاً، ووحدات للتحليل ومنهجية) مدخلاً جديداً لاستدعاء ما يتصل بمنظور حضاري إسلامي مقارنة في العلاقات الدولية، يطرح مقولات جديدة حول هذه الأمور^(٣٧).

٤- وبعد أن امتدت الجهود من المشروع البحثي الجماعي، إلى التدريس ثم إلى البحث، كان لابد وأن تصل هذه الجهود إلى مجال تسجيل الرسائل العلمية لإعداد جيل ثاني من الباحثين المهتمين - معرفياً ومنهجياً ونظرياً - بهذا المنظور أو على الأقل المهتمين بالمنظور القيمي - بصفة عامة - وبمراجعة المنظورات الغربية (الوضعية - العلمانية) وعلى اعتبار أن هذه المراجعة هي نقطة انطلاق للمشاركة بعد ذلك في استكمال مسيرة منظور حضاري مقارنة لدراسة العلاقات الدولية. وكان لابد من تأسيس الجهود في هذا المجال لعدة اعتبارات من أهمها، أنه لو توافرت الاهتمامات لدى بعض الباحثين؛ فقد لا تتوافر المعرفة ولو الابتدائية في مداخل العلوم الإسلامية واللازمة لمتطلبات البحث من هذا المنظور. ولذا، كان تعريف جماعة من هؤلاء الباحثين الشبان - بخبرة من سبقوهم في هذا المجال الدراسي المنهجية منها والموضوعية، ضرورة مسبقة، ولذا كانت ندوة "المنهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية، العلوم السياسية نموذجاً" ندوة تعريفية بهذه الخبرات المتراكمة (عبر عقدين) والتي حققتها "الجماعة البحثية" المهمة بمنظور حضاري للعلوم السياسية بصفة عامة، ومن بينها العلاقات الدولية^(٣٨). أما الخطوة الثانية فلقد تمثلت في عقد دوره تدريبية للتعريف بمداخل العلوم الإسلامية^(٣٩). وإذا كان أعضاء هيئة تدريس كلية الاقتصاد وطلبتهم الذين شاركوا في النشاطين إلا أنهمها تما برعاية مؤسسة بحثية مستقلة تعمل في هذا المجال وهي

مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وبناءً عليه، وآخذاً في الاعتبار -عملية الإعداد المنهجية اللازمة قبل تسجيل الرسائل العلمية- فإن بعض رسائل الماجستير التي تمت في الكلية، وقام عليها طلبة متميزون يهتمون بالدراسات النظرية بصفة عامة بالمنظور الحضاري بصفة خاصة، قد اقتضت هذه الرسائل على مراجعة المنظورات الغربية - في مجال بحث كل منها. وهذه المراجعة النقدية تمثل منطلقاً لطرح الأسئلة عن إمكانيات وآفاق منظور حضاري مقارن يستدعي الأبعاد القيمية. ومن الموضوعات النظرية التي تم دراستها -على مستوى الماجستير: موضوع يتصل بالفواعل والتغيرات التي طرأت على الدولة القومية مقارنة بمستويات أخرى للتحليل^(٤٠). وموضوع ثانٍ بنظرية النظم^(٤١)، والثالث اقترب من مراجعة لحالة العلم وتطوير منظور ثقافي - قيمي جديد في المدارس الغربية ومن ثم، إمكانيات منظور حضاري إسلامي بالتطبيق على خطاب صراع الحضارات^(٤٢)، وموضوع رابع يشخص وينقد حالة دراسة القيم في المنظورات الغربية وآفاق وضع منظومة القيم في منظور حضاري للدراسة^(٤٣). وإلى جانب هذه الموضوعات النظرية جرى اهتمام بعض معدي الرسائل بموضوعات تطبيقية تستدعي أطراً نظرية تقترب من موضوع الدين - الثقافة في الدراسات الدولية، وفي قلبها بالطبع الإسلام (كما سنرى لاحقاً).

خلاصة القول حول جهود تطوير منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية، إن الخريطة السابق تحديد خطواتها، وإن لم تتوقف بالتفصيل عند إشكاليات هذا المنظور من حيث المضمون والمنهجية (فهذا ليس موضع هذه الدراسة)، إلا أنها تبين أن مراجعة التوجهات السائدة وإعادة بناء التوجهات اللازمة لخدمة قضايا الأمة معرفياً وعملياً - هو عملية مركبة تقتضي خطة علمية ترعاها جهود جماعية وليس فردية، وذلك للتصدي للتحديات التي تواجه هذه العملية. فإن هذه الجهود لتطوير منظور حضاري قد واجهت تحفظات ونقد بل رفض ونقض. واجتمعت على هذا الصعيد اعتبارات سياسية (تخلط بين ما يسمى الإسلام السياسي والإسلام الحضاري كما تخلط بين التجديد الحضاري وبين احتمالات الفتنة الطائفية) مع اعتبارات معرفية ومنهجية ونظرية (من جانب الاتجاهات الوضعية العلمانية التي لا تستطيع التمييز بين العلاقة بين الدين والسياسة وبين كون الإسلام هو مصدر للقيم والسنن التي تشكل التصورات والرؤى المنهجية) واعتبارات الدونية السياسية والاقتصادية لدى المسلمين (حيث يستعجب البعض كيف وحال الأمة الإسلامية على ما هي عليه من ضعف

وتفكك يمكن أن يفرز منظوراً في مجال العلم)..^(٤٣) إلخ من الاعتبارات التي تشكل المواقف المختلفة ابتداء من الاستعجاب وعدم العلم، إلى التشكك من إمكانية الحدث، إلى التحفظ والتحذير من بعض العواقب والنقائص، إلى النقد الإيجابي الذي يساعد على اكتشاف مكامن الحاجة للتعميق والتوضيح، إلى النقض والرفض الكاملين والرافضين التعددية الحضارية انطلاقاً من أن الغربي السائد فقط هو العلمي وهو العالمي^(٤٤). ومما لا شك فيه أن هذه التحديات -في حالة الخبرة المصرية- تشترك في قسمات عديدة مع خبرات أخرى على المستوى العربي والإسلامي^(٤٥).

وإلى جانب هذه التحديات النابعة من البيئة الأكاديمية المحيطة، فإن هناك تحديات تنبع من داخل منظومة الجهود المبذولة ذاتها في مجال تشكيل توجه جديد للدراسة والبحث، وهي من التحديات المستقبلية التي سنتوقف عندها لاحقاً.

٢- جهود تجديد الوعي بدائرة الأمة الإسلامية والتحديات التي تواجهها في مرحلة العولمة (بعد نهاية الحرب الباردة)، وما بعد الحادي عشر من سبتمبر: أجندة بحوث التحديات الداخلية والخارجية مع تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية - الثقافية - الحضارية للعلاقات الدولية.

بالرغم من أنه لا يمكن الفصل في معظم الأحيان بين المنهجية وبين الموضوع، ونظراً لأن الانطلاق من منظور حضاري إسلامي في الدراسة لا يمكن أن يكون اختياراً واعياً أو لا واعياً عاماً لدى كافة الباحثين؛ فإن تجديد الوعي بقضايا الأمة الإسلامية وتحدياتها يظل مقترباً أكثر شمولاً وكلية، حيث يمكن أن يساهم في دراسة هذه القضايا أصحاب منظورات أخرى.

وخاصة أن مراجعة حالة علم العلاقات الدولية - خلال العقدين الماضيين - قد بينت^(٤٦)، كيف أضحت الأبعاد القيمية والثقافية والدينية في قلب الاهتمامات النظرية والحركية على حد سواء، وكيف تنوعت مواقف المنظورات المختلفة من أسباب بروز هذه الأبعاد وآثارها على حالة العلم (الذي ظل طويلاً يسود عليه اتجاهات العلمنة واتجاهات البحث الوضعي الخالي من القيم) وعلى النحو الذي أفرز التساؤل التالي: هل علم العلاقات الدولية يدخل مرحلة جديدة؟ وحيث أن قضايا الأمة الإسلامية (أو العالم الإسلامي) تستدعي -من مداخل متنوعة- موضع الإسلام والمسلمين في النظام الدولي المعاصر، لذا؛ فإن المنتمين للمنظورات المختلفة وليس المنظور الحضاري الإسلامي فقط، ساهموا تشخيصاً وتفسيراً وتحليلاً في دراسة هذا الموضع وآثاره على حالة السلم والاستقرار العالميين.

ولسنا هنا بالطبع محل رسم خريطة البحوث خلال العقد الماضي التي شاركت فيها اتجاهات متنوعة في تناول قضايا الأمة الإسلامية، ولكن اكتفى بالتوقف عند أهم ملامح الجهود التي جاءت المبادرة بها- من جانب التوجه الذي اهتم بالمنظور الحضاري للعلاقات الدولية وإن شارك في تنفيذها منتمون لمنظورات أخرى وفروع أخرى من العلوم السياسية (انطلاقاً من كلية الاقتصاد).

وتتقسم الجهود على هذا الصعيد (على الأقل خلال عقد مضى) بين المستويات التالية:

١- دمج دائرة العالم الإسلامي من ناحية والأبعاد الثقافية (والدينية) من ناحية أخرى في دراسة مقررات العلاقات الدولية وهو الأمر الذي يمثل نقله نوعية من حيث دوائر الاهتمام التي اقتضت على العربية والأفريقية والأوروبية والأمريكية، ومن حيث المنهجية التي اقتضت على السياسات الدولية التقليدية وامتدت نادرًا إلى الاقتصاد السياسي. وفي اللائحة الجديدة التي بدأ تطبيقها منذ ٤ سنوات تم إضافة مقررين اختياريين (وبعد اعتراضات من جانب بعض التوجهات في القسم) الأول: مقرر الثقافة في السياسات الدولية (الفرقة الثالثة علوم سياسية) والثاني مقرر العالم الإسلامي في السياسات الدولية (الدراسات العليا).

٢- ولقد شهدت عملية تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه إقبالاً على موضوعات تعكس الاهتمام بوزن الأبعاد الثقافية والدينية في العلاقات الدولية، وهو الاهتمام الذي كان يعكس بدوره استجابة نظرية وعملية في آن واحد للصعود في وزن هذه الموضوعات، ومنها على سبيل المثال ما يتصل بعقيدة المحافظين الجدد وآثارها على السياسة الأمريكية، هوية المسلمين في فرنسا، الأبعاد الثقافية للاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي منذ نهاية الحرب الباردة، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، مراكز البحوث الأمريكية والتوجهات نحو العالم الإسلامي...

٣- وساهمت بعض مراكز البحوث والبرامج البحثية في الكلية بدور أيضاً في الاستجابة للصعود في وزن دائرة العالم الإسلامي والقضايا ذات الأبعاد الثقافية والدينية بصفة عامة سواء على صعيد السياسات الداخلية للدول الإسلامية أو السياسات الخارجية وخاصة سياسات للقوى الكبرى تجاه العالم الإسلامي.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه لم يكن بالطبع توجهاً عاماً لكافة المراكز البحثية المهمة بالشأن السياسي سواء داخل أو خارج الكلية. ولم يتضح هذا التوجه على

صعيد مؤتمرين هامين عقدا على التوالي لتقييم دور المراكز البحثية في خدمة السياسة وصنع القرار في مصر والعالم العربي^(٤٧).

وعلى العكس فإن هذا التوجه كان حاضراً وبدرجة أساسية ومركزية في الجهود البحثية لمؤسسات رسمية مثل رابطة الجامعات الإسلامية، التي أنجزت مشروعاً بحثياً في نهاية التسعينيات (شارك فيه بعض أساتذة كلية الاقتصاد)^(٤٨) حول التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في بداية القرن الجديد، كما أن هذا التوجه كان حاضراً أيضاً لدى مراكز بحثية خاصة تجعل من العلاقات الدولية الإسلامية محور نشاطها البحثي مثل مركز الحضارة للدراسات السياسية، الذي تم تأسيسه ١٩٩٧ لاستكمال البحوث بعد إصدار أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (١٩٩٦). وتمثل حوليه أمتي في العالم (حولية قضايا العالم الإسلامي) التي يصدرها هذا المركز الساحة التي تنشر بحوث المهتمين بأحوال هذا العالم . وتنطلق هذه الحولية من منهجية خاصة ويدور كل عدد من أعدادها حول خيط ناظم وتنقسم بين محور للأفكار وآخر للمؤسسات وثالث للتفاعلات، وكانت الخيوط النازمة للأعداد الأربعة السنوية التي صدرت حتى الآن هي: العولمة، العلاقات البينية الإسلامية، تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على الأمة الإسلامية، تداعيات العدوان على العراق واحتلاله، والعدد الخامس (تحت الإصدار) عن مسار الإصلاح في الأمة الإسلامية^(٤٩).

هذا، ولقد أصدر نفس المركز موسوعة من ستة أجزاء في بداية الألفية الجديدة -تم إنجازها في عامين- تحت عنوان الأمة في قرن . قدمت أجزاءها الست بحوثاً معمقة في خريطة ممتدة ومتراكمة من الموضوعات وعلى نحو قدم تقييماً أفقياً ورأسياً لحال القضايا الرئيسية التي تواجه الأمة سواء على صعيد السياسة أو الفكر أو الاقتصاد أو التربية أو التعليم... وعلى نحو يرسم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة على عتبه قرن جديد^(٥٠).

وفى مقابل هذا الاهتمام المباشر والمعمق بدائرة الأمة الإسلامية ابتداءً، فإن بعض الجهود البحثية على صعيد كلية الاقتصاد -ومن واقع أنشطة بعض مراكزها- قد اقتربت من هذه الدائرة، بطريقة غير مباشرة وذلك في سياق أكثر اتساعاً أو في إطار مقارنة مع دوائر أخرى وقضايا أخرى.

ونذكر على سبيل المثال: الاهتمام بموضوع التطور في الفكر السياسي الإسلامي^(٥١)، وبمراحل تطور السياسة الخارجية المصرية، التاريخية والمعاصرة^(٥٢)، وبالإسلام والسياسة

الخارجية المصرية^(٥٣)، وبأوضاع وسياسات بعض الدول الإسلامية في جوار مصر^(٥٤)، السياسة الخارجية للحركات الإسلامية^(٥٥)، الأبعاد الثقافية والحضارية في عملية الإصلاح الجارية (التربية المدنية، تجديد الخطاب الديني، الهوية والتعليم...) ^(٥٦)، الأبعاد الثقافية والدينية في مشروع الشرق الأوسط الكبير (أو الموسع أو الجديد) ^(٥٧)...

وفى المقابل؛ فإن برامجًا بحثية متخصصة في الكلية قد اقترنت بصورة مباشرة من دائرة الأمة الإسلامية، ولكن انطلاقًا من موضعها في النظام الدولي -بعد الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة، وبالنظر بدرجة أساسية إلى أنماط العلاقة بين الأديان أو الثقافات أو الحضارات محل الاهتمام في الدراسات النظرية أو الخبرات العملية على حد سواء.

وكان هذا هو مسار برنامج حوار الحضارات الذي تأسس في الكلية في أبريل ٢٠٠٢، والذي استطاع عبر أربع سنوات أن يحقق تراكمًا في عدد من المجالات البحثية التي تطرح مباشرة الإشكاليات المتصلة بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية للعلاقات الدولية الراهنة، كما تتعامل مع الجدالات بين المنظورات المختلفة في علم العلاقات الدولية حول هذه الإشكاليات.

وهذه المجالات البحثية هي:

التأصيل النظري^(٥٨)، التقييم الأفقي المقارن للخبرات الحوارية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية^(٥٩)، دراسة القضايا محل الحوارات، والتي يظهر بصدها إمكانيات الحوار أو عدمه بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافات الأخرى^(٦٠)، تفعيل الأبعاد الثقافية والحضارية في عمليات التغيير للتغلب على أزمة الأمة الفكرية والحركية^(٦١)، رصد وتشخيص وتفسير أزمت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين (على الصعيد الوطني والعالمي) ودلالاتها بالنسبة لمآل الحوار ومخاطر تسييسه والقيود الراهنة على فعاليته في خدمة قضايا المسلمين والعالم^(٦٢) وأخيرًا موضع الحوار من استراتيجية القوى الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبي^(٦٣)، والولايات المتحدة^(٦٤) تجاه العالم الإسلامي.

خلاصة القول حول خريطة هذه الجهود البحثية سواء في الكلية أو خارجها -إنها تمثل استجابة علمية منظمة للتحديات المعرفية والمنهجية والنظرية الناجمة عن تجدد صعود الدين - الثقافة - الحضارة في مجال نظرية العلاقات الدولية من ناحية، كما تمثل استجابة أخرى للتحديات المتصاعدة التي تواجه الأمة الإسلامية وخاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر. وعلى صعيد هذين الجانبين تقدم هذه الاستجابة، تراكمًا علميًا مبعثه الدائرة العربية الإسلامية

ذاتها، أو مبعثه المهتمين بمنظور حضاري للعلاقات الدولية، وذلك إلى جانب التراكم الذي يحظى به هذا المجال من واقع إسهام الباحثين والعلماء في الغرب.

ومن ناحية أخرى فإنه -بغض النظر عن تفاصيل موضوعات القضايا محل الاهتمام في كل محور من محاور خريطة هذه الجهود، فإن الجدل بين الرؤى والمنظورات يتمحور حول إشكالية كبرى أساسية وهي ما نمط العلاقة بين الثقافي والسياسي في تفسير العلاقات الدولية بين العالم الإسلامي والغرب منذ ما بعد الحادي عشر من سبتمبر؟

٣- جهود تجديد وعى الطلبة وشباب الباحثين بدائرة الأمة الإسلامية وموضعها في

عملية التفاعل الحضاري الراهن:

تمثلت هذه الجهود في ما قام بالإشراف عليه برنامج حوار الحضارات في الكلية من الأنشطة الطلابية التي شارك فيها طلاب من جامعات أخرى.

ويمكن تسجيل الأنشطة التالية:

دوره التثقيف الحضاري (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) والتي استمرت كل منهما لمدة أربعة أيام، وتناولت محاضراتهما الموضوعات التالية: النموذج المعرفي الغربي، النموذج المعرفي الإسلامي، مناهج النظر والتجديد الحضاري، الطريق إلى التعامل مع التراث، التحديات الداخلية والخارجية للعالم الإسلامي، شبكة العلاقات الاجتماعية ومؤسسات الأمة، النموذج المقاصدي والذات الحوارية، استنباط السنن بين النص والواقع الاجتماعي، المنظور الحضاري وخبرة التكوين (المرأة والعمل السياسي نموذجاً)، المفاهيم الحضارية، القيم مدخلاً لفهم الحضارات، الأمة مستوى وعى وتحليل، العمران قيمة حضارية عليا، تأسيس الوعي الحضاري "حوار الحضارات وصدامها نموذجاً".

- نموذج محاكاة منظمة المؤتمر الإسلامي الأول (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) والثاني (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧). وتقليد تنظيم نماذج المحاكاة في الكلية يرجع إلى ما يزيد عن عشره أعوام حيث درج بانتظام عقد نماذج الاتحاد الأوروبي، الكونجرس الأمريكي، الأمم المتحدة، الجامعة العربية، كما عقدت بعض نماذج عن البورصة، الاتحاد الأفريقي. وتناولت مجالس نموذج المؤتمر الإسلامي موضوعات إدارة أزمات الأمة، قضية التضامن والوحدة الإسلامية، العلاقات الاقتصادية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، العلاقات الثقافية الإسلامية، حوارات الثقافات والحضارات والأديان...

- جولات الحوار بين طلبة الكلية ووفود طلابية أجنبية (أمريكية وأوروبية). وتم إعداد بعض هؤلاء الطلبة في دوره لتنمية المهارات الحوارية، وفي لقاءات مع الأساتذة حول القضايا محل الحوار المرتقب. ومن أهم هذه القضايا: المرأة وحقوق الإنسان والديموقراطية والجهاد في الإسلام، سياسات الولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه قضايا الصراعات في العالم الإسلامي، الأوضاع الداخلية في الدول الإسلامية، أزمت حوار الثقافات (كما حدث إبان أزمة الرسوم الكاريكاتيرية في الصحف الدانماركية)...

خلاصة القول في هذا المحور الثاني، إن جهود توجيه التدريس والبحوث لخدمة قضايا الأمة الإسلامية -على المستوى المعرفي النظري وعلى المستوى الحركي- إنما تجرى من خلال عدة أدوات، منها ما يتصل بالقسم العلمي، ومنها ما يتصل بالمراكز والبرامج البحثية في الكلية ذاتها، سواء منها ما يتجه للطلاب أو لأعضاء هيئة التدريس والنخب خارج الكلية.

ثالثاً: الخاتمة: وماذا بعد لتفعيل وتشغيل غاية مثل هذه الجهود؟

إن غاية الجهود السابقة ليست معرفية ونظرية فقط ولكن يجب أن تنتقل من نطاق النخب إلى نطاق خدمة التغييرات الداخلية والخارجية في دوائر ثلاثة متقاطعة:

١- يجب أن تكون منطلقاً لإسهام حضاري لإبداع حلول ذاتية لمشاكل مجتمعاتنا، تراعى خصوصية هذه المجتمعات وتستفيد من خبرات الآخر.

٢- الإسهام في بلورة أفكار التغيير السياسي والمجتمعي وذلك بتقديم أطروحات لمشروع حضاري إسلامي يزداد التساؤل عن ماهيته، وخاصة مع بروز وزن القوى السياسية ذات المرجعيات الإسلامية ومع بروز دور المجتمع المدني الإسلامي، وذلك في نفس الوقت الذي تواجه فيه هذه القوى السياسية والمدنية تحديات خارجية تزيد من وطأة التحديات الداخلية.

٣- كما يمكن أن تساهم في التجديد الحضاري العالمي فإذا لم تكن قدراتنا المادية تكافؤ قدرات القوى المتقدمة والمهيمنة، إلا أن منظومة قيم نموذجنا الحضاري يمكن أن تساهم في علاج الخلل القيمي على المستوى العالمي.

إن الغايات السابقة ليست آنية ولكن تحتاج لتحقيقها مزيداً من التحديد لأولويات أجندة قضايا البحث والحركة، ومزيداً من الرؤى التجديدية في مجال التغيير الداخلي والخارجي. ناهيك بالطبع عن مزيد من التراكم في الإنتاج العلمي المعرفي منه والنظري. ومن ثم فيمكن تقديم بعض المقترحات كالاتي:

أ- نظراً لأن إشكالية التدخل الخارجي وتأثيراته على الداخلي اتخذت أبعاداً متنامية، وحيث إن قضايا: الإصلاح، الوحدة، الاستقلال هي قضايا ثلاث متشابكة في منظومة الرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية (من الداخلي إلى البيئي إلى الآخر) وحيث إن فكر رموز الأمة من مفكرها وعلمائها وفقهائها -عبر نصف القرن الماضي- لم تلق بعد من العناية والدراسة ما لاقاه نظرائهم في قرن ١٩ وحتى منتصف القرن العشرين؛ فإن هناك حاجة للقراءة الجامعة الشاملة التراكمية المقارنة في فكر هؤلاء الأعلام في محاولة لجمع خيوط "مشروع حضاري إسلامي" للتغيير. فكم بذلت جهود فكرية وحركية على هذا الصعيد، وهي وإن لم تحرز نتائج جذرية عبر نصف القرن الماضي؛ فإن أحد أهم الأسباب هو تناثرها وتجزئتها وعدم القيام عليها بالجهد التجميعي أو المقارن. بحيث لا عجب الآن من تكرار مقولات أين ملامح مشروع حضاري إسلامي يواجه التحديات الخارجية -قبل الداخلية- والتي ازدادت وطأتها بدرجة غير مسبوقة في ظل العولمة وما بعد الحادي عشر من سبتمبر؟

إذن المنطلق هو ما تم إنجازه مسبقاً، من خبرات فكرية وحركية، قبل أن نتساءل ما الجديد المطلوب. ولعل من أهم الدوافع لهذا المنحنى الاستراتيجي هو البحث في الرؤى عن كيفية تحويل الرابطة العقدية بين أرجاء الأمة إلى روابط مصالح ملموسة وبحيث لا تصبح دائرة الأمة الإسلامية دائرة مثالية أو مبعثاً لمجرد روابط روحية وإيمانية وتاريخية لا علاقة لها بالحاضر أو بالمستقبل، بعبارة أخرى فإن خدمة قضايا الأمة الإسلامية لا بد وأن ينطلق من تأصيل كيف أن إنشاء الروابط المصلحية بين الأمة وتدعيمها هو من أهم خطوات خدمة قضايا الأمة -سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو عبر الإقليمية أو العالمية.

ب- استجابة البحوث المستقبلية لأجندة قضايا ذات أولوية يمكن وضعها تحت العنوان التالي: الأبعاد الدينية والثقافية للتدخلات الخارجية حقيقة أم توظيف سياسي؟ فإن إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي تقفز على أكثر من مستوى. ابتداء من الحوارات مع الآخر (دوافعها، وأهدافها وآلياتها ومخرجاتها) إلى عمليات الإصلاح الداخلية وموضع الثقافي -الديني منها (تجديد الخطاب الديني، التربية المدنية (بلا دين)، ديمقراطية بلا إسلاميين؟ المعايير المزدوجة تجاه قضايا الأقليات في العالم الإسلامي وقضايا المسلمين في الغرب).

بعبارة أخرى؛ فإن الوعي بالأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية للتدخلات الخارجية في العالم الإسلامي لا يجب أن يحجب الوعي أيضاً بالأبعاد الثقافية والحضارية ذات الجذور التاريخية والعقيدية.

كما أن التخوف والتحذيرات من مقولات صراع الحضارات التي أطلقها غربيون لا يجب أن تجعلنا ونحن في غمار تأصيل مفاهيم التدافع والتعارف الحضاري أن ننكر ما نلمسه وما نشهده من علامات ودلائل الصراع الحضاري من جانب دوائر غربية تقود وتهيمن على سياسات الغرب تجاه العالم الإسلامي، ولا تستتكمف أن توظف وبوضوح وبعلانية وبدون موارد أو دبلوماسية أدوات ثقافية ودينية فجّة.

ومن ثم؛ فإن التسييس لا يجب أن يخفى عن وعى الباحثين في مجال حوار الأديان والثقافات، كما أن الأبعاد الثقافية لا يجب أن تخف عن وعى الباحثين في مجال التدخلات الخارجية في عمليات التحول السياسي والمجتمعي في دولنا.

ج- دعم الجهود الفردية والمنتشرة الساعية لتطوير منظور حضاري مقارن للعلوم السياسية والعلاقات الدولية بخاصة، وذلك يتطلب ما يلي:

١- التطوير من داخل العلم وبدون انفصال عن منظورات العلم الأخرى، حتى لا يظل ما هو "إسلامي" يبدو منفصلاً عن العلوم الحديثة ولا ينتمي إلا إلى العلوم الشرعية. فهذا هو التحدي المعرفي والنظري الأساسي الذي يواجهنا.

٢- حماية ودعم المناخ الأكاديمي التعددي مثل الذي ساد في كلية الاقتصاد وسمح لهذه الجهود بالبروز والنمو إلى جانب جهود منظورات ومدارس أخرى. وبحيث أضحي الجدل الأكاديمي بين هذه المنظورات من أهم علامات إنجاز كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٣- دعم توجه البحوث الجماعية التي تقفز الحدود بين تخصصات العلوم السياسية وبينها وبين غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى كما تقفز الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية. وإذا كانت هذه البحوث وسيلة من وسائل تجسير الفجوة بين الشرعي والاجتماعي، إلى جانب وسائل أخرى مسبقة (مثل دورات تدريب المتشرعين (في مجال العلوم الاجتماعية) ودورات تدريب الاجتماعيين (في مجال العلوم الشرعية).

٤- البحوث الجماعية هي السبيل أيضاً لتحقيق قفزات نوعية في سبيل تطوير منظور حضاري مقارن. وإذا كان مشروع العلاقات الدولية في الإسلام كمشروع جماعي قد حقق قفزة نوعية أولى فإن هناك حاجة إلى قفزة ثانية وثالثة ورابعة، لن تتحقق إلا بجهود جماعية، وذلك للانتقال من مرحلة تأصيل الحاجة إلى منظور جديد وشرح خصائصه إلى مرحلة بناء المفاهيم وتصميم مناهج التطبيق، والتشغيل على تطبيقات تتصل بقضايا الأمة المحورية.

٥- إن سياسة حرق المراحل تحتاج لأمرين متلازمين: أولهما هو تحقيق التواصل بين الجزر التي تقوم على نفس الهموم الأكاديمية في عدة دول إسلامية، وذلك حتى يتحقق التراكم النوعي القادر على إحداث قفزة نوعية في زمن أقل.

وثانيهما: مد جسور التواصل مع الجماعات البحثية الغربية التي تهتم بتعدد المنظورات الحضارية في مجال العلم كما تهتم بالأبعاد الثقافية للعلاقات الدولية، فإن مثل هذه الجماعات قد تبدى تفهماً أكثر أو اهتماماً أكبر بالجهود المبذولة لتطوير منظور حضاري للعلاقات الدولية (وهي الداعية إلى أن عالمية العلم لن تتحقق بدون إسهام منظورات حضارية أخرى إلى جانب الغربية) مقارنة بأبناء الوطن المنتمين إلى مدارس أخرى، حيث يبدو أنهم في معارضتهم ونقدهم ملكيون أكثر من الملك، أو متمسكون بتقديم العلم الذي تجاوزته التطورات في الغرب ذاته، وذلك مع تجدد الاهتمام بالقيم وبدور الدين والثقافة في العلاقات الدولية.

بعبارة أخرى فإن جهود تطوير منظور حضاري للعلاقات الدولية يجب أن توضع كجزء مندمج من اتجاهات التطور في العلم وليس بمعزل عنه، وهذا يتطلب الكتابة باللغة الإنجليزية وعقد المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع أو المشاركة في مؤتمرات دولية ذات صلة مثل المؤتمرات السنوية للجمعيات العلمية العالمية وهو ما لم يتحقق حتى الآن بصورة كاملة.

د- وتبقى مسألة تشغيل تفعيل هذه البحوث وهذه المنظورات الحضارية، أي مسألة خلق الصلة والرابطة بين العالم وبحوثه ورؤاه وتصوراته وبين صانع السياسة ومتخذ القرار من ناحية وبين المواطنين الذين في حاجة لتجديد في سلوكهم وفي أنماط رؤاهم من ناحية أخرى.

فالإلى متى تظل صناعاتنا الثقيلة في الجامعات وفي المراكز البحثية قاصر تفعيلها وتشغيلها على حيز النخب العليا الفكرية والدراسية (هذا بفرض التحقق على هذا الصعيد أيضاً)؟ حقيقة أن دور العالم والباحث، على صعيد إعداد الأجيال الوسيطة التي تستمر بتقاليد المدارس الفكرية وتطورها هو دور أساسي ولا غنى عنه ويضمن التجديد واستمرار العطاء على صعيد إنتاج العلم والرؤى والتصورات، ولكن يظل السؤال المطروح عالياً يكتسب مشروعيته وذلك بالنظر إلى حجم الفجوة القائمة بين النخب الفكرية من أعلى وبين المواطنين من ناحية وبين صناع السياسة ومتخذي القرار في بلداننا من ناحية أخرى. ولذا كم تساءل أستاذنا د. حامد ربيع عن كفاحية عالم السياسة وكم انطلق في بحوثه الاستراتيجية من ضرورة خلق الرابطة بين النظرية والحركة.

ومما لاشك فيه أنه إذا عرفنا أسباب هذه الظاهرة التي وراء عدم تشغيل وتفعيل منتجات العلم الاجتماعي والإنساني من أجل خدمة قضايا الأمة الإسلامية، لعرفنا كيف نعالج هذا القصور. ومن التفسيرات المطروحة بهذا الصدد ما يلي:

الأمر الأول هو عزوف صنّاع السياسة والحركة عن تلقى المشورة العلمية لأسباب ترجع لطبيعة استبداد النظم والحكومات وعدم توافر هياكل تداول الآراء والمشورة، ناهيك بالطبع عن العزوف الأكبر عن الاستعانة بأصحاب التوجهات الإسلامية المعرفية والنظرية أو بالذين يدعون إلى أخذ دائرة الأمة الإسلامية في الاعتبار عند تخطيط السياسات وتحديد الأهداف والمصالح المرجو تحقيقها. وهذا العزوف مرجعه مقولات سيارة - غير ذات مصداقية - ألا وهي أن الرابطة العقدية وإن ولدت مشاعر وتضامن معنوي إلا أنها لا تولد بالضرورة مصالح، ومن ثم؛ فإن البراجماتية وحماية المصالح الوطنية لا تقتضى بالضرورة تخطى حدود المصالح الوطنية وتهديدها تحت دوافع النصر مع الدول الإسلامية ... كما يرجع هذا العزوف إلى أمر آخر أكثر أهمية وهو أن أصحاب هذه التوجهات الإسلامية (الحضارية في مجال البحث العلمي) محسوبون على المعارضة السياسية الإسلامية أو على ما يسمى الإسلام السياسي - سواء كان سلمياً أو عنيفاً.

والأمر الثاني: هو مسئولية العالم ذاته عن فقدان الصورة الصحية عن العلاقة بين المثقف أو المفكر أو الأكاديمي وبين السلطة. فنجد من خرج عن عزلته ولكن ليركب موجه الشهرة فيلبس لباس الدور العام متخطياً حدود العلاقة بين العالم وبين السياسي. وبدلاً من أن يصبح خبيراً للسلطة يصبح سياسياً، سواء في صفوف دكاترة السلطان أو في صفوف قوى المعارضة.

وإذا كان صوت هذا النموذج يصل للقادة ويصل للناس إلا أنه - وبسبب طبيعة النظم الاستبدادية - لا يكون ذو مردود سريع وفاعل سواء لدى صانع القرار أو المواطن العادي؛ فلقد أضى مجرد ظاهرة صوتية في نظر صاحب القرار وإن كان يساعد على تقديم صورة مزيفة عن ديموقراطية النظام، كما أضى هذا العالم يمثل في نظر المواطن - وعبر الفضائيات - ظاهرة حوارية يراقبها عن بعد، وقد يفقه بعض ما يقوله وقد لا يفقه. بعبارة أخرى فإن معظم هذه النخب الفكرية والأكاديمية ذات الدور العام مازالت تتكلم فيما بينها أو تتجه إلى قمة النظام أو تناشد الشعوب، ولكنها مازالت تفتقد - في نفس الوقت - التواجد الفعلي بأفكارها بين الناس لتحركهم تحركاً فاعلاً يؤمن بضرورة التغيير وجدواه ولتحدد لهم خطوات إجرائية محددة يستطيعون من خلالها المساهمة في التغيير.

الأمر الثالث: أن الواقع الذي يقدمه التفسير السابق، ليس مسئولية العالم بمفرده -سواء الذي لم يستطع أن يكسر جدار العزلة أو من نزل إلى ساحة الحركة ولكن بلا مردود فاعل- ذلك لأن انتقال الفكرة إلى الواقع بطريقة طبيعية وعلى نحو مثمر إنما يفترض مناخاً وهياكل غير متوافرة في بلداننا. ألا وهو مناخ الاحتفاء بفكرة واحتضانها بواسطة مراكز بحثية وتداولها في مناقشات عامة -خاصة وعامة- لبلورتها وتطويرها وحتى يتلقفها الإعلام ليوصلها إلى القاعدة أو يتلقفها الساسة لتحويلها إلى برامج عمل. ولكن ما يحدث لدينا هو العكس منذ البداية فلا يكتب للفكرة هذا النماء بل ربما يتم وأدائها عمداً أو عن غير عمد. ولعل من أهم أسباب الوأد غير المتعمد للأفكار ومن ثم عدم نمائها وعدم خروجها من محاضن ولادتها، هو انتقادنا لتقاليد الجماعة البحثية، التي يقوم أعضائها بالقراءة النقدية لإنتاج بعضهم البعض ويحدثون تراكمًا على من سبقهم في نفس المجال وبنفس التوجه. وكذلك افتقاد الصلة بين تلك الجماعات وبين وسائل الإعلام الجادة أو مراكز صنع القرار التي تؤمن بأهمية صناع الرؤى والتصورات الاستراتيجية كمنطلق لحركة سليمة.

وإذا كان مشروع العلاقات الدولية -في كلية الاقتصاد- قد حقق قفزة نوعية بواسطة فريق بحثي جماعي كان فريد من نوعه في حينه سواء من حيث تضافره أو من حيث اختلافاته ونقاشاته، فلم يتوافر نفس القدر من الزخم بعد ذلك، ومن ثم لا يمكن مقارنة الإنجاز المعرفي والنظري (وإن لم يكن التطبيقي) الذي حققه المشروع، بما تحقق بعد ذلك عبر عقد من الزمان (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) حيث لم تتوافر الجهود الجماعية العلمية المنظمة اللازمة لاستكمال ما أسسه المشروع بصورة أكثر عمقاً وشمولاً. فباستثناء جهود متفرقة من جانب البعض، لم يتحقق الجمع بينها بصورة منظمة وجماعية لتقديم اجتهادات في مجال المفاهيم المقارنة، والمنهجية المقارنة. بعبارة أخرى وإن ازدهرت دراسات واقع العلاقات الدولية للعالم الإسلامي في دائرتنا البحثية - مقارنة بما قبل- إلا أن الانجاز المعرفي والنظري والمنهجي لم يؤد إلى استكمال عملية بناء منظور حضاري (إسلامي) مقارن لنظرية العلاقات الدولية. كذلك لم تتوافر المؤسسات الفاعلة -الوسيط بين القلم وبين القارئ- لتسويق منتجاتنا عن قضايا وأحوال العالم الإسلامي، وهي منتجات ثقيلة وليست بمقال لرأى في صحيفة أو كتيب جيب، ولذا عزفت دور النشر عن نشرها وتسويقها بحجة أنها ليست طلب القارئ ولا يمكن تسويقها على نحو يحقق أرباح. ولقد كان مثال طبع ونشر موسوعة الأمة في قرن من أوضح النماذج على ذلك، لدرجة أن مؤسسات إسلامية متخصصة (الاييسيسكو) رابطة

الجامعات الإسلامية لم تستجب لطلبنا شراء نسخ للتوزيع على الجامعات والمؤسسات الثقافية في العالم الإسلامي.

وعلى ضوء كل ما سبق فإن توجيه البحوث في جامعة القاهرة، وغيرها من جامعات مصر والدول الإسلامية التي يوجد بها تخصصات علوم سياسية وعلاقات دولية (بصفة خاصة) من أجل خدمة قضايا الأمة الإسلامية في حاجة لمساندة الهيئات والمؤسسات المدنية والرسمية والإسلامية ذات الموارد المالية وذات إمكانيات الوصول إلى الإعلام وإلى الناس.

وهذه المساندة مطلوبة في مجالات ثلاثة:

دعم ومساندة تكوين فرق البحث الجماعية المنظمة لتنفيذ خطط قصيرة الأجل (عامان) لتحقيق تراكم في عملية بناء منظور حضاري إسلامي مقارن لدراسة العلاقات الدولية.

التنسيق بين الجامعات البحثية (الوطنية) التي تقوم على مثل هذه الخطط حتى لا يحدث تكرار وحتى يتحقق التراكم العام في هذا المجال. وحتى تتكسر الحواجز بين هذه الجامعات وبينها وبين نظائرها في الجامعات الأجنبية . يمكن الآتي:

• تكوين شبكة لدراسة وباحثي العلاقات الدولية من منظورات مقارنة في جامعات الدول الإسلامية.

• عقد مؤتمر دوري كل ثلاث أو أربع سنوات لعرض نتائج مشروعات الفرق البحثية في الجامعات المختلفة ويشترك فيه علماء بارزون في نظرية العلاقات الدولية في الجامعات الغربية من المهتمين بالمداخل الثقافية والحضارية المقارنة لدراسة العلاقات الدولية (المدرسة البنائية الجديدة، المدرسة النقدية).

• ومنعاً لهدر الطاقات والجهود السابقة للتشبيك والتنسيق، يمكن الانطلاق من تقييم ما حققته حتى الآن مؤسسات مثل : علماء الاجتماع المسلمون في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وخاصة بالطبع من حيث البحث المعرفي والنظري في مجال نظرية العلاقات الدولية والعلاقات الدولية للعالم الإسلامي . (وإن كان لا يجب الفصل بين هذين الجانبين النظري والتطبيقي، إلا أنه لا يجب أن يجور أحدهما على الآخر).

وأخيراً: الاهتمام بإعداد كوادر الجيل الثاني من شباب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس. ومن سبل ذلك: إعداد دورات التدريب المنهجية من ناحية، وإدماجهم في مشروعات البحث الجماعية وخاصة النظرية من ناحية أخرى، وتشجيع وتنظيم احتكاكهم المستمر بالدوائر

الأجنبية حتى تتسع دائرة معارفهم وخبراتهم العلمية ولا تقتصر على دوائر جامعات العالم الإسلامي.

فإن خدمة قضايا الأمة الإسلامية، في المجالات الثلاثة السابق اقتراحها لن يتحقق بدون الانفتاح على جامعات دوائر حضارية أخرى والتواصل معها بطريقة إيجابية، أي بطريقة لا تقتصر على النقل واستهلاك العلم المستورد فقط ولكن تقوم على نقده وتقييمه واستيعابه وتجاوزه بإنتاج جديد يجسد واقع ما أسمته د. منى أبو الفضل الأنساق المعرفية المتقابلة من ناحية^(٦٣)، ويساهم في عملية التجديد الثقافي العالمي إلى جانب منظورنا الحضاري الذي يجب أن يمثل -كما تقول د. منى أبو الفضل^(٦٤)- قوة من قوى تحقيق هذا التجديد المطلوب عالمياً الآن. واعتقد أن مجال العلوم السياسية بصفة عامة وفي مجال العلاقات الدولية بدرجة أوضح (وخاصة على صعيد الجماعة البحثية في مصر) قد حقق، عبر ثلاثة عقود في السبعينيات وأوائل الثمانينيات) مساراً وثيقاً دشن قواعده العامة د. حامد ربيع وأسست د. منى أبو الفضل ركائزه النظرية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وقام فريق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام منذ ١٩٨٦ وحتى الآن باستكشاف وتطوير إمكانياته النظرية التطبيقية في أحد فروع علم السياسة.

والحمد لله

د. نادية محمود مصطفى

القاهرة ٢٠٠٦/١٠/١٥

هوامش الدراسة:

- ١- انظر تفاصيل التطور التاريخي لوقوع هذا الخلل في: طارق البشري: تطوير الرؤى الحاكمة للتعليم العالي في مصر، ويونان لبيب رزق: التعليم العالي في مصر الحديثة.. بين المدارس العليا والجامعات الحديثة (في) د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر): التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل.
- ٢- د. نادية محمود مصطفى: في خبرة تطوير التعليم العالي في مصر: الإشكاليات والمسار (في) المرجع السابق.
- د. نادية محمود مصطفى: في فلسفة تطوير التعليم العالي والرؤى الاستراتيجية الحاكمة له، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى تطوير التعليم الجامعي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٦ (أعمال المنتدى تحت الطبع).
- ٣- د. سيف الدين عبد الفتاح: التعليم والهوية: نحو تأسيس جماعات حضارية (في) د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر)، مرجع سابق.
- ٤- انظر على سبيل المثال: أعمال مؤتمر: الهوية واللغة والتعليم الذي نظمه اتحاد الجامعات العربية في الدوحة في أكتوبر ٢٠٠٣.
- كذلك انظر بعض الجلسات عن التعليم والتحديات الحضاري، وذلك ضمن أعمال المؤتمر الذي نظمته مؤسسة الفكر العربي، بالتعاون مع الإيسيسكو واليونسكو والألكسو في بيروت، سبتمبر ٢٠٠٥ تحت عنوان "الملتقى الثاني للتعليم في الوطن العربي".
- ٥- حول مسار هذه الازدواجية وأسبابها وعواقبها: انظر على سبيل المثال: طارق البشري: سلسلة: المسألة الإسلامية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، (٦ أجزاء).
- ٦- وفق أطروحات د. عبد الوهاب المسيري: انظر على سبيل المثال: مقدمته عن التحيز (في) د. عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤ (جزءان).
- ٧- د. أنور عبد الملك: تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة (رقم ٩٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.
- ٨- انظر أطروحات رموز مدرسة إسلامية المعرفة، ومنها على سبيل المثال: د. إسماعيل الفاروقي، أسلمة المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل، دار البحوث العلمية بالكويت، ١٩٨٣، ترجمة عبد الوارث سعيد.
- د. طه جابر العلواني، إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن-فيرجينيا، ١٩٩٦.
- A.A. Soliman, Islamization: Reforming contemporary knowledge, IIIT, London, 1994.
- ٩- د. منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحدي في أصول التنظير ودواعي البديل، إسلامية المعرفة، العدد ٦، سبتمبر ١٩٩٦، ترجمة د. نصر عارف، ص ص ٦٩-١٠٩.
- Mona Abul Fadl, Islamization as a force of global cultural renewal or the relevance of the Tawhidi episteme to modernity, AJISS, Vol. 5, N° 2 December 1988, pp. 163- 179.
- ١٠- وهناك أيضاً دعوات انطلقت من الدائرة الغربية ذاتها وحملت تيارات نقد ومراجعة لحالة العلوم ومرجعياتها ومدى عالميتها، وهي التيارات التي تعترف بالتعددية في النماذج المعرفية -كما سنرى تفصيلاً فيما يتصل بالعلاقات الدولية.
- ١١- أمل أن تتضمن بحوث المؤتمر دراسة تمثل نموذجاً على هذا الوجه الآخر للعملة التي تمثل دراستي وجهه الأول.
- ١٢- د. أحمد ثابت (محرر): تقويم محتوى المقررات الدراسية، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية (الإسكندرية، مايو ٢٠٠٠) سلسلة المؤتمرات العلمية (١)، قسم العلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ١٣- د. مصطفى منجد (محرر): نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية (الإسكندرية، ١٦-١٨ مايو ٢٠٠١)، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية (٢)، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ١٤- د. أحمد الرشدي: تدريس العلوم السياسية في الجامعات المصرية الواقع الراهن ومقترحات التطوير، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية (الإسكندرية، مايو ٢٠٠٢)، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية للقسم (٣)، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٥- د. عمرو الحمزاوي: خبرات تدريس العلوم السياسية في العالم العربي: تحديات المنهج العلمي والدور المجتمعي، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية (الإسكندرية، مايو ٢٠٠٣)، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية (٤)، القاهرة ٢٠٠٤.

١٦- هذه الأعمال تم نشرها في كتب؛ وهو الأمر الذي يمكن من الإحالة إليها على عكس أعمال سابقة للقسم لا تقل جدية -في مناقشتها لسبل تطوير مقررات الدراسة ومحتوياتها، ولكن لم يتم توثيقها ونشرها مما يصعب معه الإحالة إليها.

١٧- الاستثناء على هذه القاعدة يرتفع بأستاذ المادة؛ حيث تم الاقترب من بعض قضايا هذا المقرر باعتبارها قضايا "إسلامية"، وذلك على سبيل المثال في فترة تدريس د. نادية مصطفى لمقرر لمدة ثلاثة أعوام دراسية (١٩٩٧-٢٠٠٠م).

١٨- المرجع الأساس الذي يعتمد عليه في التدريس هو د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول (١٨٩٠-١٩١٨)، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.

١٩- من أهمها: د. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٤.

٢٠- د. نادية محمود مصطفى، مدخل منهجي لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، الجزء السابع.

- وانظر أيضًا: د. علا أبو زيد، الدولة الأموية.. دولة الفتوحات (٤١-١٣٢هـ، ٦٦١-٧٥٠م) من استئناف الدولة الأموية القوي والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب (في) المرجع السابق الجزء ٨، ود. علا أبو زيد، الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (١٣٢-٦٥٦هـ، ٧٥٠-١٢٥٨م) (في) المرجع السابق، الجزء ٩، ود. نادية محمود مصطفى، العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية (٦٤٢-٩٢٣هـ، ١٢٥٨-١٥١٧م) (في) المرجع السابق، الجزء العاشر، ود. نادية مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية (في) المرجع السابق، الجزء الحادي عشر، ود. ودودة بدران، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (في) المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.

٢١- حول العواقب الأكاديمية لهذا التشعب على دراسة مقررات علم العلاقات الدولية: انظر: د. نادية محمود مصطفى: حول محتوى مقررات العلاقات الدولية: بين رصد القائم وسبل تقييمه وتطويره (في) د. أحمد ثابت (محرر) مرجع سابق.

٢٢- طارق البشري: مقدمة العدد الأول من حولية أمّني في العالم (١٩٩٨)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٣- انظر على سبيل المثال وليس الحصر:

- د. نصر عارف (محرر) قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي سلسلة المنهجية الإسلامية (١٦)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠١.

- د. نادية محمود مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): المنهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٤- انظر دراسات مسيحية تراكمية لإنتاج د. حامد ربيع في العلوم السياسية (في) د. حسن نافعة، د. عمرو حمزاوي (محرران): تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة قسم العلوم السياسية "احتفالية حامد ربيع" (٢٩-٣٠ يونيو ٢٠٠٣)، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٥- انظر في هذا الصدد:

د. نادية محمود مصطفى: قراءة في أعمال د. حامد ربيع في مجال العلاقات الدولية (في) المرجع السابق.

٢٦- من عناوين الأدبيات التي قدمها د. حامد في هذا المجال:

- الإسلام والقوى الدولية (١٩٨١).

- سوف أظل عربياً (١٣ رؤية) (١٩٧٨-١٩٨٠): نحن والعالم، قيمنا المعنوية في التاريخ الإنساني، القيم الإسلامية والتراث الأوروبي، الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية بين الكراهية والإعجاب، أين قيم العروبة والإسلام من عالما المعاصر، الوظيفة الحضارية للعروبة الإسلامية، الدولة العالمية والعروبة الإسلامية، نحن والحضارة البيضاء إلى أين الطريق.
- الإسلام في لعبة الأمم: الصحو الإسلامية حركة شعوب تبحث عن ذاتها وليس تحريكاً لجيوش تسعى إلى القتال (١٩٨٥).
- حوار مع د. حامد ربيع حول المشروع الحضاري الإسلامي: الفكر القومي في العالم العربي عفا عليه الزمن (١٩٨٨).
- عملية توظيف الورقة الإسلامية في تحطيم القدرات الذاتية للوطن العربي الإطار الفكري للتعامل.
- الإسلام وعملية تخريب الوطن العربي.
- إشكالية التراث وتدرّس العلوم السياسية في الجامعات العربية (١٩٨٥).
- استراتيجية التعامل الدولي في تقاليد الممارسة الإسلامية.
- وحول أهم أطروحاته في هذا المجال، انظر: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ٤٣٠ - ٤٤٢.
- ٢٧- د. نادية محمود مصطفى (تحرير وإشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (١١ جزء)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٢٨- د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ (جزآن).
- ٢٩- د. نادية محمود مصطفى: عملية بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية، إشكاليات خبرة البحث والتدريس (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران) المنهاج الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجاً. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٣٠- انظر على سبيل المثال:
- د. عبد الخبير عطا: البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطوير الحقل).
- ود. أماني صالح: توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية (في) أعمال المشروع البحثي الذي أداره برنامج حوار الحضارات (٢٠٠٣-٢٠٠٥) تحت عنوان "التأصيل النظري للدراسات الحضارية (تحت الطبع).
- ٣١- أعماله غير منشورة، وقدمت د. نادية مصطفى في إحدى جلساته عرضاً عن إشكاليات البحث والتدريس من منظور إسلامي مقارنة في مجال العلاقات الدولية.
- ٣٢- د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية..... ، مرجع سابق.
- ٣٣- د. عبد الخبير عطا: تجربة الجامعة الإسلامية في ماليزيا في تدريس العلوم السياسية من منظور التكامل بين العلوم الاجتماعية وبين العلوم الشرعية (في) د. مصطفى منجد (محرر): مرجع سابق.
- وانظر أيضاً التعقيب المكتوب الذي قدمته د. نادية مصطفى ومناقشات السادة أعضاء هيئة التدريس في نفس المرجع السابق.
- ٣٤- الندوة المصرية- الفرنسية التاسعة في العلوم السياسية الذي نظمته مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع المركز الفرنسي للوثائق والدراسات الاقتصادية والقانونية (C.E.D.E J) تحت عنوان "العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات، في القاهرة، فبراير ٢٠٠٠ (أعماله غير منشورة). وانظر بصفة خاصة: د. نادية مصطفى: التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة.
- ٣٥- انظر عرضاً لأبعاد هذا النقاش في حولية أمتي في العالم (١٩٩٩م)، العدد الثاني، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، (المقدمة العامة للعدد من إعداد د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح.
- ٣٦- د. منى أبو الفضل، الأمة القطب، ١٩٨٦م.

٣٧- د. نادية محمود مصطفى: إعادة تعريف السياسي والعلاقات الدولية (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر) علم السياسية مراجعات نظرية ومنهجية، أعمال السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٨- د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): المنهجية الإسلامية...، مرجع سابق.

٣٩- تم عقد هذه الدورة -الممتدة- على مدار عام (٢٠٠٢) قدم خلالها أ.د. علي جمعة خمسة عشر محاضرة في مداخل العلوم الشرعية، وكذلك أ. د. طه جابر العلواني وأ.د. عبد الحميد أبو سليمان، أ.د. سيف الدين عبد الفتاح وأ.د. السيد عمر وأ.د. نادية محمود مصطفى قدموا خبرات تطبيقية في هذا المجال، كما قام المتدربون باختيار موضوعات من أجندة العلاقات الدولية المعاصرة، واقتربوا منها من مداخل العلوم الإسلامية (التفسير، الحديث، التاريخ، الفقه...) ولقد صدرت محاضرات أ.د. علي جمعة في الدورة -بعد تطويرها- في شكل كتاب. انظر:

د. علي جمعة، الطريق إلى التراث الإسلامي- مقدمات معرفية ومداخل منهجية، نهضة مصر، الطبعة الثانية، أغسطس ٢٠٠٥م.

ويجري حالياً الإعداد لعقد سلسلة من هذه الدورات -بعد تطوير محتواها وبعد إعداد كتاب جماعي يمكن اعتباره مرجعاً أساسياً في هذا الأمر. ويرعى هذه الجهود مركز الحضارة للدراسات السياسية، ومركز الدراسات المعرفية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٤٠- مروة فكري، أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات: دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤١- شريف عبد الرحمن، نظرية النظم ودراسة التغير الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٢- أماني غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية: دراسة في خطاب صراع الحضارات رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م (غير منشورة).

٤٣- أميرة أبو سمرة، البعد المعياري لاستخدام القوة العسكرية في الدراسات النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية (تحت الإعداد).

٤٤- انظر على سبيل المثال:

- د. علي الدين هلال، في الكلمة الافتتاحية في أعمال مؤتمر مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، مرجع سابق.

- انظر أيضاً: د. وجيه الكوثري: الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين، دراسات في البحث التاريخي، الفصل الثامن تحت عنوان: "في البحث عن خبرة التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية، نقد للمنهج الإسلامي أو المنظور الإسلامي، ويتضمن مشاركته في أعمال مؤتمر مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام بالتعقيب على الجزء السابع من المشروع من إعداد د. نادية محمود مصطفى تحت عنوان: مدخل منهجي لدراسة التطور في وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي.

- وانظر عرضاً كلياً مقارناً لهذه المواقف في: د. نادية محمود مصطفى عملية بناء منظور إسلامي في العلاقات الدولية، مرجع سابق، وكذلك انظر مناقشة لهذه المواقف في - د. مصطفى منجود (محرر): مرجع سابق، ص .

٤٥- انظر: د. عبد الخبير عطا: دور الجامعات في العالم العربي والإسلامي في بناء النسق الثقافي والحضاري للأمة أسباب الفشل ومقومات النجاح (في) د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر): التعليم العالي في مصر...، مرجع سابق.

٤٦- عقدت الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز الخليج في الشارقة مؤتمراً شارك فيه عدد من مراكز البحث في الشؤون السياسية للنظر في دور هذه المراكز في الوطن العربي. وعن أعمال هذا المؤتمر انظر مجلة النهضة، دورية علمية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كذلك عقد المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، في مستهل افتتاحه مؤتمراً عن دور مراكز البحوث وكيفية دعمها لصنع السياسات والقرارات. انظر: نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

- ٤٧- د. نادية مصطفى، التحديات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي (في) رابطة الجامعات الإسلامية، مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في القرن الجديد، الجزء الثالث، القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٤٨- صدرت هذه الأعداد على التوالي في (١٩٩٩)، (٢٠٠٠)، (٢٠٠٣)، (٢٠٠٥)، والعدد السابع (٢٠٠٦) تحت الطبع. ومستشار الحولية هو المستشار طارق البشري، وتحت الإشراف العلمي لكل من د. نادية مصطفى، ود. سيف الدين عبد الفتاح.
- ٤٩- د. نادية مصطفى (إشراف ورئاسة تحرير)، الأمة في قرن، موسوعة قضايا العالم الإسلامي في قرن، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، ٦ أجزاء؛ وهي: الماهية- المكانة- الإمكانية، خبرة العقل المسلم- خبرات وتطورات وحوارات، الإسلام في عالم المسلمين (نماذج وحالات)، أنماط الفواعل والتفاعلات في الداخل الإسلامي، الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل، تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل.
- ٥٠- محمد سليم العوا، التيار الإسلامي وتجديد الفكر السياسي (في) د. علا أبو زيد (محرر): الفكر السياسي المصري المعاصر، أعمال المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية (١٦-١٨ فبراير ٢٠٠٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣م.
- انظر أيضًا: محمد سليم العوا، التيار الإسلامي في مصر (في) د. نازلي معوض أحمد (تقديم وتحرير): الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية (٤-٦ ديسمبر ١٩٩٩)، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١م.
- ٥١- د. علي الدين هلال (محرر)، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧م.
- ٥٢- د. نادية محمود مصطفى، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية (في) د. مصطفى علوي (محرر) المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١.
- ٥٣- د. نازلي معوض (محرر)، مصر ودول الجوار الجغرافي، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ٥٤- د. نيفين مسعد، د. عبد العاطي محمد السياسة الخارجية للحركات الإسلامية، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- ٥٥- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، التربية المدنية في مصر: تقويم واستشراف، مركز البحوث والدراسات السياسية. (تحت الطبع).
- د. نادية محمود مصطفى، د. إبراهيم البيومي غانم (محرران)، حالة تجديد الخطاب الديني في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٦.
- ٥٦- د. علا أبو زيد، ود. إبراهيم البيومي، المجتمع المدني العربي: إشكاليات العلاقة مع السلطة والمجتمع، بحث مقدم في مؤتمر: الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية، المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية والذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٥ (تحت الطبع).
- ود. ضياء رشوان، التيارات الإسلامية بين الفعل الأهلي- المدني والسياسي، بحث مقدم في مؤتمر: الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية، المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية والذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٥ (تحت الطبع).
- (في) د. نادية محمود مصطفى، د. باكينام الشرقاوي (محرران)، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأمن المنطقة العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية. (تحت الطبع).
- ٥٧- د. نادية محمود مصطفى، د. علا أبو زيد (محرران)، من خبرات حوار الحضارات: قراءة في نماذج على الصعيد العالمي والإقليمي المصري، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مسارات وخبرات متنوعة في حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

- ٥٨- د. نادية محمود مصطفى، د. علا أبو زيد (محرران)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٤.
- ٥٩- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، خصائص الثقافة العربية والإسلامية في ظل حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٦٠- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، الهوية الإسلامية في أوروبا... إشكاليات الاندماج، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٥.
- ٦١- د. أماني صالح (محرر)، مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة: نحو منظور حضاري، برنامج حوار الحضارات (تحت الطبع).
- ٦٢- د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، اللغة والهوية وحوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات (تحت الطبع).
- ٦٣- د. نادية محمود مصطفى، د. رفعت العوضي (إشراف وتحرير)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، برنامج حوار الحضارات، مركز الدراسات المعرفية، البنك الإسلامي للتنمية (تحت الطبع).
- ٦٤- د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف وتحرير)، الخصوصية الثقافية، نحو تفعيل التغيير السياسي والمجتمعي، أعمال المؤتمر الذي نظمه برنامج حوار الحضارات في سبتمبر ٢٠٠٦، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (تحت التحرير والإعداد للطبع).
- ٦٥- مع اندلاع أزمة الرسوم الدانماركية نظم برنامج حوار الحضارات حلقتي نقاش في ٢/٩، ٢٨/٢ / ٢٠٠٦ على التوالي تحت عنوان أزمة في مسار حوار الثقافات والأديان: قراءة في تداعيات وقائع الحالة الدانماركية. (أعمالها تحت الإعداد للطبع ضمن أعمال كتاب عن أزمات الحوار الداخلية والخارجية) وانظر أيضاً: د. نادية محمود مصطفى، الرسوم الدانماركية وشروط الحوار العادل
- قراءة في مغزى العلاقة بين الثقافي والسياسي، ٣/ ٤ / ٢٠٠٦، من موقع:
- <http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/2006/04/article01.shtml>
- ٦٦- كذلك نظم برنامج حوار الحضارات عقب اندلاع أزمة الإسكندرية بين المسلمين والمسيحيين ندوتين مغلقتين تحت عنوان المسلمون والمسيحيون بين العزلة والتطرف: تحديات الجماعة الوطنية (٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥)، قواعد العيش المشترك (٥ فبراير ٢٠٠٥) (أعمالها تحت الإعداد للطبع ضمن أعمال كتاب عن أزمات الحوار الداخلية والخارجية).
- ٦٧- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأوروبية، برنامج حوار الحضارات. (تحت الطبع).
- ٦٨- د. نادية محمود مصطفى، د. معتز عبد الفتاح (محرران)، الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، أعمال الندوة التي نظمتها برنامج حوار الحضارات، في أبريل ٢٠٠٦. (تحت التحرير والإعداد للطبع).
- ٦٩- د. منى أبو الفضل، مرجع سابق.

64- Mona Abul Fadel, opcit.

وانظر أيضاً:

Mona Abul Fadel, Paradigms in political science revisited: Critical options and muslim perspectives. American Journal of Islamic Social Sciences, Vol. 6, N° 1, March 1989.